مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

إدارة البطالة ودعم الاقتصاد في العراق من خلال الهجرة المنظمة مؤسسياً: تونس كنموذج

د. رائد أحمد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

إدارة البطالة ودعم الاقتصاد في العراق من خلال الهجرة المنظمة مؤسسياً: تونس كنموذج

د. رائد أحمد*

المقدمة:

قد يكون واضحاً لمعظم الناس أن الأفراد يغادرون بلدانهم ويبحثون عن حياة أفضل في البلدان الأخرى، وهو ما يحدث عادةً لأسباب عديدة، بعضها مرتبط بالظروف الأمنية كالحروب، وعدم الاستقرار، وارتفاع معدلات البطالة، أو لمّ الشمل كالزواج، وهذا النوع من التنقّل يُسمى (الهجرة)، وعلى الرغم من آثاره السلبية على الدول المرسلة، مثل «هجرة الكفاءات»، إلا أنّه يحمل أيضاً بعض الفوائد على المستوى الفردي والمؤسساتي، خاصةً بالنسبة للبلدان التي تعاني من معدلات بطالة عالية واقتصادات ضعيفة مزمنة، في هذه الحالة تقوم الحكومات أحياناً بإعداد شريحة من مواطنيها – عادة ما يكونون من ذوي المهارات المنخفضة – للهجرة من خلال التدريب المهني، ويتطلب «تصدير» هؤلاء الأشخاص إلى وجهاتهم اتفاقيات مسبقة مع تلك الوجهات التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، وهذه العملية تُجنب طرفي الاتفاقية مشاكل الهجرة غير النظامية وتدعم الاقتصادين بطرق مختلفة.

النظرية وتداعياتها:

تشير نظرية الهجرة إلى العملية التي ينتقل فيها الأشخاص من بلد إلى آخر أو داخل البلد نفسه، فيما يتعلق بالنوع الأول، يضطر الناس أحياناً إلى البحث عن ملاذات آمنة بسبب ظروف عدم الاستقرار في بلدانهم الأصلية، مثل الحروب، والعنف المنزلي، والحروب الأهلية، كما أنّ الاقتصادات الضعيفة تجُبر الناس على البحث عن حياة أفضل في الدول الغنية، سواء كانت تلك الدول في المنطقة نفسها أو في قارة أخرى، على سبيل المثال، خلال ما يسمى بالربيع العربي لعام (2011)، كانت هناك موجة هائلة وغير منضبطة من المهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر تركيا البحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لذلك هاجر ملايين الأشخاص من آسيا وأفريقيا في الغالب الى إيطاليا، وإسبانيا، واليونان، وفي عام (2019)، كان هناك مئات الآلاف من الأشخاص في مسيرة

* الجامعة العراقية.

من دول أمريكا اللاآتينية الفقيرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية – لاحقاً، وسيطرت المكسيك على تلك الموجة بناءً على لوائح اتفاقية عام (1996) مع الولايات المتحدة.

بوجهٍ عام، فإنّ معظم موجات المهاجرين الهائلة هم من ذوي المهارات المنخفضة، لذلك فهم غير مرحّب بهم في البلدان المضيفة، وعندما يصل هؤلاء الأشخاص إلى وجهاتهم، بصعوبة يجدون وظائف وهم بالكاد يدعمون اقتصادات البلدان المضيفة، ونظراً لأنّ الحكومات مُلزمة بفحص أهلّيتهم لكونهم لاجئين، فإنّ هؤلاء المهاجرين غير النظاميين يمثلون أعباء اقتصادية بسبب النفقات ذات الصلة، مثل توفير الملاجئ والخدمات التعليمية والصحية، ولتجنب هذا التعقيد، تُفضل الحكومات في البلدان المضيفة عقد اتفاقات مع البلدان المرسلة ودول العبور لمنع المهاجرين غير الشرعيين من الوصول إلى أراضي البلدان المضيفة.

ومع ذلك، فإنّ هذه الاتفاقات تستند إلى ما يسمى «المشروطية» حيث يتم فرض الشروط من قبل البلدان المستقبلة، لذلك يمكن تقديم مزايا للبلدان المرسلة / العابرة إذا قبلت التعاون في الحد من الهجرة غير النظامية، ويعتمد نجاح مثل هذه الاتفاقيات على ما يتم تقديمه، والنفوذ الذي تتمتع به البلدان المضيفة، واحتياجات البلدان المرسلة / العابرة، من ناحية أخرى، تُعد المساعدة الاقتصادية وامتياز التنقل أفضل العروض التي قد تتوقعها الدول المرسلة / المستقبلة فقط إذا كانت هذه العروض تلبي احتياجات الأخيرة، على سبيل المثال، إذا لم تحدث المساعدة تغييراً ملحوظاً في اقتصادات المستفيدين، فلا يجوز إجراء أي صفقة، ومن ناحية أخرى، قد تهدد البلدان المستقبلة البلدان المرسلة / العابرة للحد من التبادل التجاري، أو قطع التحويلات، أو تقليل التنقل بينها، مما يؤثر في الغالب على اقتصادات البلدان المرسلة / العابرة، وكان أحدث مثال ناجح هو الاتفاقية الأوروبية التركية لعام (2016)، عندما قدّم الاتحاد الأوروبي لتركيا (6) مليارات يورو، مما زاد من تنقّل مواطنيها، وزاد التبادل التجاري مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، ونتيجةً لذلك كان هناك انخفاض بنسبة (80%) في عدد الوافدين عبر تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام (2017) وما بعده.

تونس وأوروبا:

بالمقارنة مع جيرانها – الجزائر وليبيا والمغرب – فإن تونس لديها اقتصاد ضعيف بسبب نقص الموارد الطبيعية وتعاني من مشكلاتٍ اقتصادية، وبسبب القرب الجغرافي، عادةً ما يهاجر التونسيون عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، وخاصةً إلى إيطاليا، من أجل كبح هذه الحركة، بدأت إيطاليا

في التفاوض مع تونس لهذا الغرض، ونظراً لأن إيطاليا هي الشريك الاقتصادي الأول ويرسل آلاف التونسيين في إيطاليا الأموال إلى أقاربهم في تونس، وعلى الرغم من أنّ إيطاليا لديها نفوذ في تونس ، قدمت الاولى العديد من المزايا الأخرى المتعلقة بالشراكات الاقتصادية ومنح امتيازات للتونسيين للعمل بشكل مؤقت أو دائم، وكلا العرضين عاملان مهمان في دعم الاقتصاد التونسي، أولاً: يمكن للتنقّل أن يُخفف الضغط على الطلب على الوظائف داخل الدولة، ثانياً: يمكن أن تكون التحويلات المالية للتونسيين بالخارج مصدراً آخر للمال بالنسبة للاقتصاد، الذي عادةً ما يساهم بنسبة (5%) تقريباً في الناتج المحلي الإجمالي.

و لزيادة المعروض من العمالة الماهرة إلى أوروبا، أنشأت تونس وزارة التشغيل والتكوين المهني[1]، وتتمثل إحدى مهامها في تقديم تدريب مهني يُلبي احتياجات سوق العمل الأوروبي، كما توجد شبكة من بعض الوزارات الأخرى التي تعمل مع نظيراتها في العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي لتسهيل التنقّل وتوثيق العقود بين العمّال التونسيين وأرباب العمل الأوروبيين.

ماذا عن العراق؟

يعاني العراق من مشكلاتٍ كثيرة يمكن التخفيف من حدّتها باتباع النموذج التونسي، منذ ثمانينيات القرن الماضي، مرّ العراق بالعديد من الأحداث الدراماتيكية التي أجبرت مئات الآلاف على المغادرة والبحث عن ملاذ في بلدان أخرى، وكانت أبرز موجات اللاجئين العراقيين بعد الغزو الأمريكي عام (2003) والأحداث التي تلته، مثل الحرب الأهلية (2006-2008)،والحرب ضد تنظيم داعش،وإنّ الآلاف من اللاجئين الذين انتقلوا إلى البلدان المجاورة – الأردن وسوريا وتركيا – تمكّنوا من قبولهم كلاجئين أمّا الذين لم يحصلوا على تصريح _فقد اختاروا الوصول إلى أوروبا بشكل غير قانوني، ونتيجةً لذلك وصل عشرات الآلاف من العراقيين إلى أوروبا وأصبحوا من بين الجنسيات الثلاث الأولى للاجئين في القارة[2].

وبعد فرز اللاجئين، تمّ رفض إدراج الآلاف من المتقدمين العراقيين في الحماية الإنسانية الدولية، من أجل ترحيلهم إلى العراق، وكان الاتحاد الأوروبي أو أعضائه على اتصال بالحكومة العراقية لتسهيل هذه العملية، على عكس تونس، لم تكن الحكومة العراقية قادرة أو مهتمة بالمطالبة بمزايا تتعلق بتنقّل العراقيين ومنحهم امتياز العمل في أوروبا، وإنّ معظم ما حصل عليه العراق كان

1. http://www.emploi.gov.tn/ar/73/ltalby-altwzyf-balkharj
2. https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/asylum-applications-eu/

فوائد مالية لأغراض أمنية وتنموية.

هناك العديد من العوامل التي يجب أن تحفز العراق على اتباع خطى تونس، أولا: العراق من أكثر دول العالم فساداً، وهذا النوع من المساعدات أقل احتمالاً لإحداث أيّ فرق في قرارات الهجرة للعراقيين، كما أنّ للعراق موارد طبيعية، وتقديم ملايين اليوروهات لا يُحدث أيّ تطور مهم في البلاد الذي من شأنه أن يوفر فرص عمل، ثانياً: الزيادة السكانية في عدد السكان العراقيين عالية جداً[3]، وعروض العمل في القطّاعين العام والخاص لا يمكن أن تستجيب للطلب المتزايد[4]، كما أنّ معظم العراقيين يفضلون الوظائف في القطّاع العام أكثر من القطّاع الخاص لأنها وظائف دائمة ويتقاضون رواتب أعلى بوجهٍ عام، ثالثاً: لا يزال القطّاع الخاص في العراق متخلّفاً، مع استثمارات أجنبية مباشرة أقل[5]، وبالتالي، لا أمل للجيل الجديد في الحصول على وظائف مضمونة، أخيراً، حتى بالنسبة للعمّال المهرة، ولا تزال المؤسسات التعليمية في العراق تفتقد إلى المعايير الدولية والسمعة التي تجعل خريجيها يتنافسون في الخارج.

لذلك، من المهم للحكومة العراقية أن تستخدم الهجرة العراقية غير النظامية كورقة مساومة مع الاتحاد الأوروبي للحصول على امتياز التنقل والشراكة الاقتصادية، وهذا يتطلب إما إنشاء وزارة مماثلة لوزارة التشغيل والتكوين المهني التونسية أو إنشاء مؤسسات تدريب مهني يمكنها تقديم تدريب صارم يلبي معايير التوظيف الأوروبية، ويمكن لاتّباع هذه الخطوات أن يحدث فرقاً كبيراً لآلاف العراقيين من نواحٍ كثيرة، أولاً: يمكنهم تطوير مهاراتهم ليكونوا عمّالاً مَهرة والتنافس في الحصول على وظائف في مكان آخر، ثانياً: يمكن أن يوفر العمل في الخارج آلاف الوظائف المحلية لمن لا يرغبون في الهجرة، ثالثاً: يمكن للموظفين الناجحين في الخارج جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق العراقي ودعم الاقتصاد الوطني ،أخيراً، يجلب التوظيف في الخارج عشرات الملايين كلّ عام مجاناً من خلال التحويلات.

3. https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ
4. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_850359.pdf
5. https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=IQ